

الازمة الخليجية

دول المقاطعة: قطر أزمة ثانوية... لا تستحق الانتباه!

إرهابية»، و«احتضان الأيديولوجيات المتطرفة»، إلا أنه لم ينطو على ما يمكن اعتباره نسفاً لمساعي واشنطن في عقد قمة أميركية - خليجية تعتبرها الولايات المتحدة ضرورة ولو شكلية بمواجهة إيران، خصوصاً أن إدارة ترامب لا تمنع، بحسب المؤشرات المعلنة، استمرار الأزمة تحت السقف هذه. وسبق إصدار دول المقاطعة بيانها اتصالاً هاتفياً منفصلاً بين ترامب، وبين ولي عهد السعودية، محمد بن سلمان، وولي عهد أبو ظبي، محمد بن زايد، شكر خلالها الرئيس الأميركيين على إسهامهما في اقتراح السبل الكفيلة ب«التصدي بشكل أفضل لأنشطة إيران المزعزعة للاستقرار، وهزيمة الإرهابيين والمتطرفين»، ما يشي بأن واشنطن لا تزال تتطلع إلى جعل «التركيز على شؤون استراتيجية» مظلة لجمع الزعماء الخليجيين، لا سيما وأن الاتصالات لم يتخللها تشنec على الدوحة، بل وأعقبهما، مساءً، اتصال بين ترامب وبين أمير قطر، تميم بن حمد، أكد خلاله الطرفان حرصهما على «تعزيز التعاون في مختلف المجالات، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب». وكانت قطر ردت، عبر وفدها الدائم لدى الأمم المتحدة، على بيان عواصم المقاطعة، بمطالبة مجلس حقوق الإنسان ب«العمل على إنهاء انتهاكات دول الحصار ضدها فوراً، ومحاسبة المسؤولين عنها، وتعويض المتضررين منها».

(الأخبار)

«تختار بين أن تكون دولة تؤمن بمبدأ حسن الجوار، وبين أن تستمر في انتهاك القانون الدولي». وإن شدد البيان على ضرورة «حل هذه الأزمة الصغيرة في إطار الوساطة الكويتية» في موقف بات تكراره لازمة «ولنا ستستمر في ممارسة حقها السيادي في مقاطعة حكومة قطر» من دون التلويح بإجراءات إضافية على هذا الصعيد. وهو ما يؤكد أن دول المقاطعة، وعلى رأسها السعودية، ارتأت التوقف عن الإجراءات «العنصرية»

«تختار بين أن تكون دولة تؤمن بمبدأ حسن الجوار، وبين أن تستمر في انتهاك القانون الدولي». وإن شدد البيان على ضرورة «حل هذه الأزمة الصغيرة في إطار الوساطة الكويتية» في موقف بات تكراره لازمة «ولنا ستستمر في ممارسة حقها السيادي في مقاطعة حكومة قطر» من دون التلويح بإجراءات إضافية على هذا الصعيد. وهو ما يؤكد أن دول المقاطعة، وعلى رأسها السعودية، ارتأت التوقف عن الإجراءات «العنصرية»

حضور الدوحة في «مجلس حقوق الإنسان» في جنيف يستفز الرياض

المعلنة، لصالح خطوات أكثر «نعومة»، مع ما يستلزمه ذلك من ضرورة تضعيف المسألة القطرية. وعلى الرغم من أن رد العواصم الأربع اتسم بالتصعيد، خصوصاً لناحية الاتهام المتجدد للدوحة ب«دعم المنظمات الإرهابية»، و«احتضان شخصيات

تحولت الدورة الـ37 لمجلس حقوق الإنسان، والتي انطلقت يوم الإثنين في مدينة جنيف السويسرية، إلى منبر للتراشق بين قطر وبين الدول المقاطعة لها. تراشق بلغ ذروته أمس مع إصدار الأخيرة بياناً «شديد اللهجة» رأت فيه المناير الموالية لقطر محاولة لقطع الطريق على محاولات الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، جمع الزعماء الخليجيين في واشنطن بحلول الربيع المقبل. لكن البيان لم يغيّر، عملياً، ما دأبت عواصم المقاطعة على تردادته منذ شهور، مع تشديد إضافي على «هامشية» الأزمة بالنسبة إليها، واستعدادها للمضي في المقاطعة إلى ما لا نهاية، في موقف متطابق مع ما اجتهدت السعودية أخيراً في تكريره. والظاهر، على ضوء ما جاء في البيان، أن نجاح قطر في إيصال قضيتها إلى مجلس حقوق الإنسان، بعد استضافتها بعثة فنية من مكتب المفوض السامي أكدت وجود انتهاكات لحقوق القطريين بفعل «الحصار»، استفد دول المقاطعة، وخصوصاً منها السعودية التي تريد دفن القضية على المستوى الإعلامي. هذا ما أوجت به الفقرة الأولى من البيان الذي تلاه المندوب الدائم للإمارات لدى الأمم المتحدة، عبيد سالم الزعابي، حيث اتهم وزير الخارجية القطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، بأنه «سعى للمرة الثانية لإشغال مجلس حقوق الإنسان بأزمة دبلوماسية هم من بادروا بإشغال فتيلها»، مضيفاً أن «ما يقومون به من مساع لتسويق هذه الأزمة الثانوية في المحافل الدولية والإقليمية على أنها أزمة دولية كبرى تستحق انتباه المجتمع الدولي، لا ينبغي الالتفات إليها».

وكان وزير الخارجية القطري قد دعا، الإثنين، في كلمة له أمام المجلس، إلى «العمل على وقف انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن الحصار المفروض» على بلاده، مطالباً بحاسبة المسؤولين عن ذلك. وأشار آل ثاني إلى أن التقرير الذي صدر عن بعثة المفوض السامي، عقب زيارتها قطر في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، «تضمن وصفاً موضوعياً ومنهجياً للانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان من قبل دول الحصار». «انتهاكات» رفض بيان الدول الأربع الإقرار بها، لافتاً إلى أنه تم الرد على «الإدعاءات» القطرية بشأنها ب«بيان تفصيلي سلّم للمفوضية»، مجدداً دعوة قطر إلى أن



طالبت قطر مجلس حقوق الإنسان بوقف انتهاكات دول الحصار، ضدها (أف ب)

«تلميعية» لسياسات ابن سلمان الداخلية والخارجية، رداً على الانتقادات المتواصلة لتغاضي المملكة المتحدة عن «جرائمه»

السعودية!

فرصة لنا وللمملكة العربية السعودية لمصلحة شعبنا». على المقلب السعودي، بدأ محمد بن سلمان، قبيل زيارته المرتقبة إلى المملكة المتحدة والتي ستعقبها زيارة إلى الولايات المتحدة في الـ19 من آذار المقبل وفقاً لما أفاد به مصدر سعودي أمس، تكثيف مساعيه إلى تبييض «حملة التطهير» التي أطلقها مطلع تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، والتي لا تزال تثير الكثير من الشكوك لدى المستثمرين الأجانب، رادعة إياهم عن الاندفاع إلى السوق السعودية. دافع ولي العهد، في مقابلة مع صحيفة «واشنطن بوست» نُشرت ليل الثلاثاء - الأربعاء، عن تلك الحملة بالقول إنها «جزء من العلاج بالصدمة» بسبب تفشي الفساد في المملكة، مضيفاً أن «معظم المعتقلين يدركون أنهم ارتكبوا أخطاء كبيرة، وقد قاموا بالتسوية»، مشيراً إلى أن السعودية «لن تكون قادرة على تحقيق أهداف موازنتها دون وقف هذا النهب»، من دون تقديم إجابة شافية على السؤال الرئيس المتجور حول كيفية جعل «النزاهة» منهجاً مستديماً، إذا ما تم التسليم أصلاً بأن حملة ابن سلمان تندرج في إطار مكافحة الفساد.

وفي وقت يجتهد فيه الرجل في «تغريب» الحياة الثقافية والاجتماعية في المملكة، محاولاً احتذاء معايير «الدول المتقدمة» في ما يطرحه من خطط ومشاريع، تنكسر لديه القاعدة لدى الوصول إلى مجال حقوق الإنسان، إذ تصبح «المعايير السعودية مختلفة عن تلك الأمريكية» وفقاً لما ورد في مقابلاته مع ديفيد إغناطيوس. إجابة تنطوي على مؤشر جلي إلى اعتزام ولي العهد المضي في سياسة التضييق على المعارضين والنشطاء، وإن استدرك مساعد له بأن الرجل «قد ينظر في إدخال إصلاحات في هذا المجال».

(الأخبار)



التي «يُحتمل أنها تستخدمها في قصف المدنيين باليمن»، وفي رفض غير مباشر أيضاً لمطالبة تحالف «أوقفوا الحرب» وبرلمانيين بريطانيين بإلغاء زيارة ابن سلمان، اعتبرت ماي أن «علاقاتنا القوية مع السعودية تسمح لنا بالحديث صراحة، وفي شكل بناء، في قضايا أمنية إقليمية، وفي الصراعات والوضع الإنساني»، مضيفاً، في بيان، أن «زيارة ولي العهد ستكون

تة لخلايا «هشتة»

للخروج الآمن والاختباء في بيوت آمنة، منها مبنى مهجور تابع لسلطة المياه واقع على أوتوستراد الزرقاء، وأنفاق الفوسفات في الرصيفة. بقراءة التفاصيل، يظهر أن تمركز الخلية في الزرقاء، وهي من معاقل السلفيين الجهاديين في الأردن، ومنها انطلق «أبو مصعب الزرقاوي» أحد أبرز قياديين تنظيم «القاعدة»، ما يعني أن الفكر التكفيري وجناح السلفية الجهادية ما زال له أنصاره المنتشرون، كذلك فإن المتهمين الـ17 لا ينتمون إلى «داعش»، بل هم متأثرون بأفكارها ومناصرين لها. وكان لافتاً أنه لم يقبض عليهم إلا بعد اكتشاف مخطط الخلية ونبثها تنفيذ أعمال هجومية، وأيضاً تبين أن هناك خمسة من الخلية كانوا على قائمة الانتحاريين.

بيع أسلحة وذخائر لاستخدامها في أعمال إرهابية، وذلك في قضية منطوية أمام محكمة أمن الدولة. ووفق اللائحة، فإن المتهم 1 هو محور كل الخلية، وهو نفسه من أقنع المشاركين وخطط وعاین أيضاً السفارة الأميركية وكنيسة في منطقة ماركا (عام 2008 خطط ثلاثة تكفيريين لتفجير كنيسة الروم الكاثوليك بسيارة مفخخة، لكن قبض عليهم قبل التنفيذ). وبعد ذلك، رصد رجال أعمال إسرائيليين كانوا يتوجهون إلى مصانع في المناطق المؤهلة في الرصيفة، وقسم المجموعات الثلاث وفق المهمات، ونفذ دراسة أمنية لجميع الأهداف من أجل ضمان التنفيذ دون اكتشاف الأمر من السلطات، ووضع خططا للوصول والدخول إلى الأهداف مع تحديد طرق

بالإضافة إلى وجود مكتب للمجرك داخلها، وفي مكان ليس بعيداً يوجد مبنى قيادة حرس البادية، أي إن مكاتب القناة في موقع محصن لا يضمن انسحاب المفذين بأمان كما خطط. أما استهداف رجال أعمال إسرائيليين، فهو أيضاً هدف صعب التحقيق، ولا بد أن تكون هناك مراقبة للهدف وتحديد صلات صداقة بهم ومواعيد وجودهم، وهو ما يجعل المخطط أقرب إلى «أمنيات» منه إلى عمل حقيقي ومنظم. وقد سبقت خلية الـ17 عدة أحداث شبيهة في المملكة، خصوصاً في 2016، منها اكتشاف خلية إرهاب (شمال الأردن) في آذار، وكانت نتائجها مقتل 7 من أعضاء الخلية ورجل أمن وإعدام 5 في وقت لاحق. أيضاً حدث هجوم آخر استهدف مكتب مخبرات

البعثة في بداية حزيران (نُفذ حكم الإعدام بالمنفذ في آذار 2017)، وفي الشهر نفسه هوجم مخيم الركبان الحدودي مع سوريا وقتل هناك 6 عسكريين أردنيين من حرس الحدود والانتحاري الذي كان يقود السيارة المفخخة. لكن أقوى العمليات كانت في كانون الأول 2016 حينما تحصن عدد من الإرهابيين في قلعة الكرك قبل أن يقتلوا، كما قتل في العملية 3 من قوات الدرك و4 من الأمن العام و3 مدنيين منهم سائحة كندية، وقبل نهاية العام نفسه، لوقح شخص آخر في الشوبك (محافظة معان جنوب الأردن) وقتل، علماً بأنه كان غير أردني. أما في 2017، فقبض على شاب عشريني من مروجي «داعش» وقيل إنه كان بصدد تنفيذ عمليات في الأردن وإسرائيل.

وكما يبدو، تنعدم لدى غالبية المعتقلين الخبرة، وهم لم ينفذوا أيًا من أهدافهم، حتى أن المتهم 1 كان مكشوفاً مع الآخرين، وهو ما يطرح سؤالاً عن كيفية التخطيط لعمل عسكري مع ممارسة ترويض علني لجماعة إرهابية في دولة تدرج الجماعة المذكورة في لائحة المنظمات الإرهابية لديها. وبمقارنة قدرات الجماعة مع الأهداف التي اختيرت، ومن أبرزها السفارة الأميركية ذات التحصين العالي، فيبدو ضرباً من الخيال تنفيذ عملية حتى لو كانت انتحارية.

وبالنسبة إلى قناة «رؤيا»، يقع مبناها أيضاً ضمن مباني المدينة الإعلامية الأردنية، وهي منطقة حرة خاصة، وهي بمحاذاة التلفزيون الأردني الخاضع لحراسة مشددة،